

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم ١٧ / ٢٥ / ١٣٣٧

التاريخ ١٢ رمضان ١٣٣٧

بِعون الله وتوفيقه

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على ما عرضه علينا نائبنا العام برقم ١٣٧١٢ وتاريخ ١٢ شعبان ١٣٣٧، وبناءً على قرار

مجلس المنورى رقم ٨٠ وتاريخ ١٢ شعبان ١٣٣٧ فقد امرنا بما هوآت -

نظام الإقامة

الفصل الأول

الأجنبي القادم من الخارج

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام الإقامة .

المادة ٢ - لا يعتبر دخول الأجنبي إلى المملكة العربية السعودية أو خروجه منها مشروطاً إلا إذا

كان يحمل جواز سفر قانونياً صادراً من حكومة بلاده أو وثيقة تعتبرها حكومة جلالته

الملك قائمة مقام الجواز ولا يصح بدخول الأجنبي البلاد أو النزول على أراضيها أو

المرور بها ما لم يحمل جوازه القانوني أو وثيقة تأشيرة للدخول ممنوحة من السلطات

المتصلة أو الدبلوماسية لحكومة جلالته الملك في الخارج أو رخصة قدم صادرة من

وزارة الخارجية في حالة الأجنبي القادم من بلاد ليس فيها معتل لحكومة صاحب

الجلالة الملك ، ويستثنى من التأشيرة الحاج المقيم من جهات ليس فيها سفارات

أو مفوضيات أو تفويضات لحكومة صاحب الجلالة ، أو من يقوم مقامها .

المادة ٣ - لا يعتبر دخول الأجنبي إلى أراضي المملكة أو خروجه منها مشروطاً إلا إذا كان -

أ - من طريق البحر - من الموانئ المخصصة لذلك .

ب - من طريق البر - من مراكز الحدود المعدة لذلك .

ج - من طريق الجو - من المطارات المدنية المصرح بالهبوط فيها ، وفي حالة

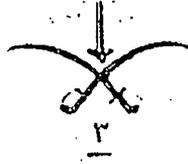


الدخول الى اراضي المملكة عن غير الطرق المذكورة لظروف قهرية كالتهبوط الاضطراري بالطائرة او الالتجاء السياسي يجب على الاجنبي ان يقدم نفسه حالا الى اقرب مركز للمطرفة او مركز من مراكز الحدود او اية سلطة حاكمة من سلطات الحكومة في البلاد حيث يجري تبليغ الجهات المختصة من شخصيته وهويته لاتخاذ الاجراءات اللازمة نحو معاملته بموجب النظام وفي جميع الاحوال لا يجوز دخول الاجنبي او خروجه الا بأن من الجهة المختصة بمراقبة الأجانب ويكون ذلك بالتأشير على جواز السفر او الوثيقة او بأذن رسمي مكتوب .

المادة ٤ . جميع قواد السفن من سراعية او غيرها وجميع قواد الطائرات وكذلك جميع سائقي السيارات ووسائط النقل مكلفون ان لا ينزلوا ركابا الا في الموانئ والمطارات ونقاط الحدود المقررة في المادة الثالثة ومكلفون عند وصولهم الى نقطة من نقاط الحدود في المملكة او الى ميناء من موانئها الجوية او البحرية ان يقدموا الى الجهة المختصة (اذا طلبت منهم ذلك - بيانات وافية بأسماء رجال السفن او الطائرات او وسائط النقل وبيانات اخرين بأسماء الركاب الذين ينقلونهم ومكلفون ان يقدموا (حين يطلب منهم ذلك ايضا) جميع المعلومات التي يسألون عنها عن شخصياتهم وهوياتهم او شخصيات رجالهم او الركاب الذين ينقلونهم كما انهم مكلفون ان يقدموا لهده الجهة او لاية سلطة حكومية بيانا بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر او وثائق تنم مقامها او الذين يسكنون في صحبة جوازات سفرهم او وثائقهم وعليهم ان يمنحواهم من النزول الى البر او الأرض او الصعود الى الباخرة او واسطة النقل .

المادة ٥ . على كل اجنبي يصرح له بالدخول الى المملكة بالطرق المشروعة المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة ان يقدم لممثلات الحكومة في الخارج قبل سفره وللجهة المختصة بمراقبة الأجانب عند وصوله الى البلاد علارة على البيانات الموضحة في جواز سفره الايضاحات الآتية :

- أ - الغرض من الدخول .
- ب - المال الذي يجمعه ساعة دخوله نقدا او شيكات .
- ج - الجهة التي ستمده بالمال في حالة عجزه عن الأنفاق على نفسه في المملكة .
- د - كفيله على تعهداته والتزاماته وضمن ترحيله حالة لزوم سفره او المتعاقد معه من اصحاب الأعمال والشركات (وفي حالة عجزه عن الكفيل يكلف بدفع رصيد من المال يعادل تكاليف اعادته الى الجهة التي تأشير جوازه منها لآخر مرة مع اخذ تعهد منه بالحضور لسدى مكتب مراقبة الاجانب في كل اسبوع مرة على الأقل .



هـ - عنوانه في ميناء أو بلد الوصول .

و - الجهة التي سيواصل سفره اليها وعنوانه فيها ، وعليه ان يقدم كذلك في مدة اقصاها

ثلاثة ايام .-

(١) ثلاثة صور شمسية اربعة ابهامه على الاستمارات الخاصة ، ويكفي بالبصمة في نقاط

الحدود والداخل التي لا يوجد فيها مصورون ((وتستثنى المرأة المحجبة من المطالبة

بالصور الشمسية .

(٢) تعهد مكتوب بأن يشعر الجهة المختصة بمراقبة الأجانب بالحضور تمخضيا ، عن الجهة

التي سينتقل اليها في المملكة وعنوانه فيها بواسطة الانتقال وذلك قبل سفره بثمان

واربعين ساعة على الأقل .

ويجوز في حالة الاضطرار الى السفر فجأة لطرف قهري وفي وقت غير وقت العمل الرسمي

ان يبرق الى الجهة المختصة بسفره ولعنوانه في الجهة التي سيسافر اليها وعليه فسي

جميع الأحوال ان يتقدم للجهة المختصة في البلد الذي ينتقل اليها بجوازه وارواقه

الرسمية المثبتة لهويته في مدة لا تزيد عن ثمان واربعين ساعة من ساعة وصوله .

(٣) كفيلا قوي يكفل قيامه بجميع ما تعهد بالتمتع به مدة اقامته .

المادة ٦٠ - ترصد جميع المعلومات المنصوص عليها في المادة السابقة في استمارة خاصة مرقمة من اربع

نسخ يحتفظ المكتب المستقبل بنسخة منها مع الصورة وبصمات الأصابع ويبعث نسختين مسح

الصور والبصمات الى المرجح خلال مدة لا تزيد عن ثمان واربعين ساعة من ساعة رصدها وفي حالة

سفر صاحب الاستمارة على المكتب المستقبل ان يبرق الى المرجح والى الجهة التي سيسافر اليها

الأجنبي في نفس اليوم الذي يتلقى فيه الاشعار مع ذكر رقم الاستمارة وعنوان المسافر هناك .

ويعطى الأجنبي نسخة من هذه الاستمارات مقابل ريال واحد ينص فيها على ان حاملها لا يعفى

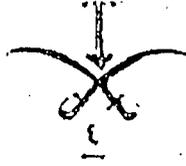
من شروط الإقامة وقيودها وعليه مغادرة البلاد بعد انتهائها مدة التأشيرة الممنوحة مسبقا

السلطة القنصلية او الدبلوماسية في البلد الأجنبي الذي تقدم منه مالم تجدد

هذه المدة .

المادة ٦١ - يعفى العازطرا (بطريق الترانزيت) اذا كان يحمل تأشيرة من السلطة القنصلية او الدبلوماسية

[Handwritten signature]



لحكومة جلالة الملك في الخارج او ترخيصا من وزارة الداخلية من الاجراءات المنصوص عليها
في المواد (٥ و ٦) على أن يعطى بطاقة خاصة اذا كانت اقامته في البلاد لا تزيد عن عشرة ايام ولا
تقل عن اربع وعشرين ساعة تتضمن المعلومات الآتية . -

الاسم واسم الأب

الجنسية

ذكر أم أنثى

رقم الجواز

تاريخ من

متوجه الى (في الخارج)

متوجه الى (في المملكة)

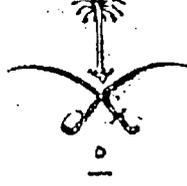
معارفه او وكيله

وينص في هذه البطاقة على ان

حاملها يمر عابرا ((بطريق الترانزيت)) وليس له حق الإقامة او البقاء في البلاد اكثر من عشرة ايام
من تاريخه الا بآذن خاص من وزير الداخلية وتوقيع على هذه البطاقة التزام بأن لا ينتقل فسي
المملكة الا الى الجهة التي عينها فاذا خالف التزامه دون ان يوقف حيثما يوجد الى ان يجري
إبعاده مخفورا من قبل الجهات المختصة في البلاد الذي يقبض عليه فيه . اما اذا كانت اقامته لأقل
من اربع وعشرين ساعة فلا يعطى بطاقة ولا حاجة لاتخاذ اجراءات خاصة معه ، سوى ما نصت عليه
المادة الثانية والثالثة من هذا النظام على ان لا يسمح له بالتنقل في الميناء او البلدة التي يصل
اليها الأعلى مسؤولة قائد السفينة او الشركة التي قدم على واسطة نقلها .

المادة ٨ . يجوز لمكتب مراقبة الأجانب او من يقيم مقامه من سلطات الأمن العام ان يحجز سفر الأجنبي عند
الأقتضاء على ان يرفع الواقع لمرجعه .

المادة ٩ . اذا لم يكن جواز المار عابرا - بطريق الترانزيت - يحمل تأشيرة من سلطة قنصلية او دبلوماسية
لحكومة جلالة الملك في الخارج او رخصة قدم من وزارة الخارجية فلا يباح له النزول الى البر
او الأرض الا بآذن من مكتب مراقبة الأجانب على ان لا يخرج من الميناء او المحطة او المطار الى اية
نقطة اخرى في البلاد طيلة المدة التي يقضيها في انتظار حركة واسطة نقله الى الجهة التي



سيواصل سفره اليها. الأباذن خاص من وزارة الداخلية او من يقم مقامها على ان يتولى المراجعة بشأنه مكتب مراقبة الأجانب او مندوبه او من يقوم مقامه من سلطات الأمن العام .

المادة ١٠١. الأجانب الذين يصح لهم بالدخول بموجب استماراتهم ويرغبون في التنقل المتكرر بين بلد بين محيين لا تزيد المسافة بينهما عن مائة وخمسين كيلومترا او ضمن منطقة معينة في المملكة يمنحون رخصة تسمى رخصة تنقل داخل المملكة صالحة لمدة لا تزيد عن مدة التأشيرة الممنوحة لهم من السلطة القضائية او ابدبلوماسية لحكومة جلالة الملك في الخارج وتتضمن المعلومات الآتية .-

الاسم واسم الأب

الجنسية

جواز السفر

تاريخ انتهاء التأشيرة

رقم الأستمارة

ونص فيها على ان حاملها مصرح له بالتنقل

بين كل من
او في منطقة
على كفالة كفيله حين الدخول

وتوقع هذه الرخصة من قبل مدير مكتب مراقبة الأجانب او من يقم مقامه من سلطات الأمن العام .

المادة ١٠١. كفالة الكفيل في جميع احكام هذا النظام نهائية لا سبيل الى الأنفكاك منها ما لم يتقدم كفيل آخر

بنفس الالتزامات وله نفس الصفات المرضية التي للكفيل الذي يطالب بالأنفكاك .

وفي حالة عدم تقديم كفيل جديد واصرار الكفيل الأول على فسخ كفالته لأسباب قوية يوقف الأجنبي

اى رجدا ويكلف بالرحيل خلال مدة لا تزيد عن اسبوع واحد .

المادة ١٠٢. ليس للأجنبي الذي يحمل أستمارة الدخول او بطاقة التنقل حق مزاوله اى عمل باجرا او بغيره بأى

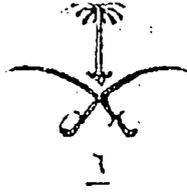
شكل من الأشكال الى ان يحصل على تصريح بالأقامة .

المادة ١٠٣. القادم للعمل بعقد سابق في البلد الذي يقدم منه والقادم للخدمة اجيرا بمن تحتاج البسلا

لاستخدامهم يمنح تصريحاً بالعمل الى ان يبت في امر اقامته ويكون التصريح بتأشيرة على الجواز

من قبل مكتب مراقبة الأجانب ، او من يقم مقامه من سلطات الأمن العام .

7



٦

المادة ١٤ • كل اجنبي يريد مغادرة البلاد عليه ان يتقدم بجميع اوراقه القانونية من جواز او تصريح بالاقامة او استمارة اونها الى مكتب مراقبة الاجانب حيث يوشر على جوازه بالخروج خلال مدة بعينها فاذا لم يخرج خلال هذه المدة وجب عليه مراجعة هذا المكتب قبل انقضاءها ليعطى تأشيرة جديدة اما بالخروج في مدة معينة او بالبقاء ان كان له حق فيه ، وفي جميع الاحوال يجب ان لاتزيد مدة تأشيرة الخروج عن شهر واحد وهذا الاجراء لا يلغى الاجراء المتبعة في مكتب السفر.

المادة ١٥ • اذا خرج الاجنبي من البلاد خلال مدة التأشيرة الممنوحة له من السلطة القنصلية او الدبلوماسية لحكومة جلالة الملك في الخارج فلا يصح له بالدخول الا بتأشيرة جديدة •

المادة ١٦ • اذا اراد الاجنبي مغادرة البلاد لفترة معينة خلال مدة الاقامة الممنوحة له ولم يكن قد استغرقها وطلب تأشيرة بالعودة محدودة باجل لا يزيد عن شهر واحد ولا يستغرق المدة الباقية له من اقامته يصح له بالعودة والدخول دون اجراءات جديدة على ان يسحب منه تصريح الاقامة عند خروجه بعد التأشيرة على الجواز من قبل الموظف المختص برقمه وتاريخه وبعاد اليه عند عودته بعد ان يوشر عليه بتاريخ سفر حامله والجهة التي سافر اليها وتاريخ عودته •

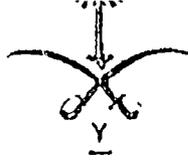
المادة ١٧ • اذا اراد الاجنبي مغادرة البلاد نهائيا تسحب منه جميع التصاريح او الارقاق الممنوحة له ويوشر على الجواز بالخروج النهائي فاذا عاد بعد مدة طالت ارتضرت تتخذ معه جميع الاجراءات التي تتخذ مع سواه من الاجانب القادمين حديثا •

المادة ١٨ • في جميع الحالات التي يصح فيها بدخول الاجنبي الى البلاد او مروره بها او تنقله في داخلها او اقامته فيها يشترط ان لا يكون من غير المرغوب فيهم دينيا واخلاقيا وسياسيا •

المادة ١٩ • يجوز اعفاء الاجنبي القادم من الحضور بشخصه الى مكتب مراقبة الاجانب او من يقوم مقامه من سلطات الامن العام اذا منعه من ذلك مرض ثبت بشهادة طبية •

المادة ٢٠ • جميع الحجاج القادمين في موسم الحج بالطرق المشروعة المنصوص عليها في هذا النظام يستثنون من الاجراءات المدونة في المادة الخامسة الا من تخلف منهم في المملكة بعد سفر آخر فوج الحجاج فعلى مطوفيههم ان يقدموا بياناً وافياً عنهم شاملاً لذكر تاريخ قدومهم وجنسياتهم ورقم جواز كل منهم وعليهم ارشاد الجهة المختصة الى مجال وجودهم واحضارهم عند ما يطلب ذلك منهم تمهيدا لاجراء اللازم نحوهم بمقتضى هذا النظام •

٧٥



المادة ٢١ • يحتبر الحاج بعد انتهائهما موسم الحج اجنبيا يطبق عليه احكام هذا النظام .

المادة ٢٢ • يجوز اعفاء نزلاء الفنادق وادور الضيافة التابعة لحكومة جلالة الملك من الحضور بأشخاصهم لدى مكتب مراقبة الاجانب او من يقم مقامه من سلطات الامن العام على ان يقوم مديروتلك الفنادق او الذور بتقديم البيانات والايضاحات التي تطلب من نزلائهم على اختلافها بمقتضى مراد هذا النظام مشفوعة بالجوازات او الاوراق المثبتة لهوياتهم مع الصور اللازمة ، ويجوز انتداب موظف لأخذ بصمات ابهامهم بالطرق الفنية اللازمة ، على ان يحتبر مديروا هذه الفنادق او السدور مسرولين عن صحة جميع ما يقدمونه من بيانات وايضاحات وما شاكلها عن هؤلاء النزلاء .

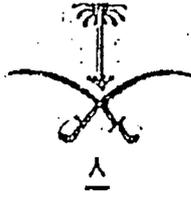
المادة ٢٣ • على كل من يورى اجنبيا في بيت او فندق او خيمة او ما شاكل ذلك من انواع المساكن الدائم ان يبلغ الجهة المختصة بمراقبة الاجانب او من يقم مقامها من سلطات الامن العام عن اسم ذلك الاجنبي خلال مدة لا تزيد عن اربع وعشرين ساعة من وقت ايوائه كما ان عليه ان يبلغ نفس الجهات عند مغادرة الاجنبي لمأواه في ظرف لا يزيد عن ست ساعات بأية حالة اذا كان سفر الاجنبي دون سابق اشعار وفي ظرف لا يقل عن ثلاث ساعات اذا كان لديه اشعار بذلك من المنزل .

المادة ٢٤ • على كل اجنبي خلال مدة اقامته في المملكة ان يقدم متى طلب منه جواز سفره او الاوراق المثبتة لهويته وجميع ما قد يسأل عنه من بيانات كما ان عليه اذا طلب منه ان يذهب الى اي مكتب من مكاتب مراقبة الاجانب او من يقم مقامها من سلطات الامن العام في الميعاد المحدد له دون تأخير .

المادة ٢٥ • على كل اجنبي يفقد جواز سفره او تصريح اقامته او استمارة دخوله اراية ورقة منحته له من مكتب مراقبة الاجانب ان يبلغ هذا المكتب او من يقم مقامه من سلطات الامن العام خلال مسدة لا تزيد عن اربع وعشرين ساعة .

المادة ٢٦ • جميع رعايا حكومة جلالة الملك وجميع الشركات والبيوت التجارية والتجار وبيوت الاعمال والمقاولون ومن شاكلهم ممنوعون عن استعمال الاجنبي ايا كان ما لم يحمل تصريحاً بالأقامة او تأشيرة تصريح بالعمل وجميع هؤلاء مكلفون بأشعار مكتب مراقبة الاجانب او من يقم مقامه من سلطات الامن العام عند انفكاك اى اجنبي من عمله او تخلفه عن العمل مدة يومين دون اسباب .

المادة ٢٧ • كل اجنبي تنتهى مدة التأميرة الممنوحة له من السلطات القنصلية او الدبلوماسية لحكومة جلالة الملك في الخارج ولم تتوفر فيه الشروط اللازمة لمنحه الاقامة يكلف بمغادرة البلاد مختاراً خلال



مدة لا تزيد عن اسبوع واحد فأذا امتنع ترحله ادارة الأمن العام برصيده الذي دفعه عند دخوله
او على حساب كفيله المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا النظام .

المادة ٢٨ • مدة التأشيرة الممنوحة من السلطات القنصلية او الدبلوماسية لحكومة جلالة الملك في الخارج
تبدأ من يوم دخول الأجنبي الى البلاد واما بالنسبة للحجاج فتبدأ من يوم دخوله في فترة الموسم
وتنتهي برحيل اخر فوج لكل منهم حسب جنسيته .

المادة ٢٩ • جميع الموظفين القنصليين والدبلوماسيين التابعين للمفوضيات الاجنبية في المملكة وجميع الوفود
الرسمية واعضاء الوفود وضيوف حكومة - جلالة الملك ومن في حكمهم ممن سبقت الاوامر بالسماح
لهم بالدخول بصفة من هذه الصفات يعفون من المطالبة بذكر او تقديم الأموال التي يحملونها
والجهات التي ستعتمد هم بالمال في المستقبل ومن الكفيل والمتعاقد معه او من دفع رصيده نقدي
لترحيله الى البلاد التي قدم منها للضرورة وبصفا لا بهام وما هو مذكور في المادة الخامسة من هذا النظام .

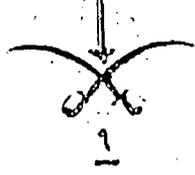
المادة ٣٠ • الحجاج الذين يدخلون البلاد بطرق غير مشروعة ويسمح لهم بأداء الفريضة بموجب امر ملكي ولا
يحملون ما يثبت هوياتهم وجنسياتهم وتثبت لدى الجهات المختصة فقرهم وعجزهم عن الرحيل تخاير
في شأن ترحيلهم المفوضيات التي يدعون الانتساب الي حكوماتها فأذا رفضت هذه المفوضيات
الاعتراف بانتسابهم الي حكوماتها يعرض الأمر على وزارة الداخلية لترحيلهم .

المادة ٣١ • كل مطوف او شيخ جاوه او وكيل او دليل مكلف بأن يخطر جميع حجاجه قبل انتهاء الموعده المحدد
لسفر اخر فوج من جنسية كل منهم بعشرين يوما على الأقل بأن حققهم في الإقامة كحجاج قد انتهت
وان عليهم ان يتأهبوا لمغادرة البلاد .

وجميع الحجاج الواردين باسم مطوف ما يعتبرون بعد انتهاء الموعده المحدد لسفر الحجاج تحت
كفالته الحضوره الي ان يقدم كل منهم كفيلا جديدا لدى الجهة المختصة يكفل الالتزامات المقررة
على الأجنبي القادم جدينا في هذا النظام .

وكل مطوف او شيخ جاوه او وكيل او دليل مكلف بأن يحضر الي الجهة المختصة جميع الحجاج
الذين تخلفوا عن السفر في الموعده المحدد باعتبارهم اجانب لاحق لهم في الإقامة في البلاد الا
بتوسطها المقررة في هذا النظام ولا يقبل من اي مطوف او شيخ جاوه او وكيل او دليل دعوى
تجهل بمحل إقامة الحجاج او اية دعوى يراد بها التخلص من مسؤوليته عن الحجاج الواردين

باسمه اطلاقا



((فسي الأقامة))

المادة ٣٢ • لا تمنح رخصة الأقامة الدائمة لاجنبي الا بعد مرور ستة اشهر من دخوله المملكة يكون خلالها تحت نظر الجهة المختصة بمراقبة الأجانب للأقتناع بوجاهة اسباب اقامته •

المادة ٣٣ • لوزارة الداخلية ان تمنح من اى اجنبي حق الأقامة ورخصتها وان تكلفه بمخادرة البلاد متى تمت بدون ابداء الأسباب •

المادة ٣٤ • كل اجنبي يحرم حق الأقامة في البلاد ويكلف بمخادرتها فلوزارة الداخلية ان تمهله المدة التي تراها كافية لقطع علاقته من البلاد ان وجدت على ان يكون خلال هذه المدة تحت المراقبة •

المادة ٣٥ • اذا انتهت مدة التأشيرة الممنوحة للاجنبي من السلطات القنصلية والدبلوماسية لحكومة جلالة الملك في الخارج وكان هناك ما يستلزم بقاءه في حدود هذا النظام يمنع تأشيرة على الجواز لمدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر برسم قدره عشرة ريالات ويجوز تكرار التأشيرة بنفس الشروط وبفس الرسم •

المادة ٣٦ • يحصل الاجنبي على رخصة الاقامة بناء على طلب كتابي مسبب مشفوع بالاستمارة الخاصة بطلمسب الأقامة يقدمه الى مدير مكتب مراقبة الاجانب في البلد الذي يقيم فيه او من يقيم مقامه من سلطات الأمن العام متى توفرت في الطالب الشروط المنصوص عليها في هذا النظام على ان تكون مدة جوازه حين تقديم الطلب لم تنته بعد

المادة ٣٧ • رخصة الأقامة تكون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة توفر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام لمدة سنة اخرى ، ولا تجدد الرخصة نفسها اكثر من ثلاث مرات فقط •

المادة ٣٨ • قيمة الرخصة اربعون ريالاً عربياً • رسم تجديدها سنة اخرى اربعون ريالاً عربياً •

المادة ٣٩ • رخصة الأقامة يجب ان تتضمن المعلومات الآتية • -

الاسم بالكامل

الجنسية

السن

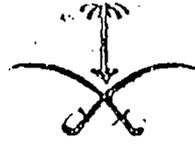
المهنة

العرض من الأقامة

رقم جواز السفر

تاريخ حـ

فـ



١٠

صالح السبي

صادر بمدينة ينسنة .

رقم بطاقة الدخول وتاريخها .

الجهة التي تمده بالعمل

الكفيل

او المتعاقد معه

الرصد الذي دفعه لترحيله الى البلد الذي تقدم منه

البلدة التي سيقم بها

زوجته او زوجاته

اولاده الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشر من العمر

وهي نفس المعلومات التي يجب ان يدونها طالب الإقامة في الاستمارة الخاصة بها .

المادة ٤٠ : والتأشيرة على جواز سفر اجنبي بأقامة لمدة معينة تشمل جميع الذين يصاحبونهم في الجواز الذي يحملها .

المادة ٤١ : رخصة الإقامة تشمل زوجة حاملها او زوجاته واولاده الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشر من العمر .

المادة ٤٢ : من يبلغ الثامنة عشرة من ابنا الاجنبي ذكورا واناثا يكلف بالحصول على رخصة اقامة بشروطها

المقررة وبموجب جواز خاص من حكومة بلاده .

((في شروط الإقامة))

المادة ٣٢ : القادم بما بقا اتفاق للقيام بأعمال مؤقتة كعقد صفقات تجارية او تصفية حسابات شركة او اداء مهمة

صناعية او هندسية لشركة او ادارة او مصنع اذا اقتضت الجهة المختصة بتسحة الأسباب التي

يرغب الإقامة من اجلها وبعد مضي المدة المقررة في المادة (٣٢) يمنح حق الإقامة على ان يتوفر فيه

واحد او اكثر من الشروط الآتية . -

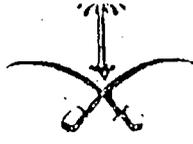
اولا - ان يكون بيده عقد من شركة او بيت تجاري مسجل او مقاول او صاحب اعمال مصروف في البلاد وان

يكون منصوص بهذا العقد ضمان ترحيله الى بلاده بمجرد انتهاء مدة العقد او تجديده .

ثانيا - ان يتقدم مسؤول في شركة او بيت تجاري مسجل او مقاول او صاحب اعمال معروف في البلاد

ببيان الأسباب الداعية لاستقدامه وبتقرير حاجة العمل اليه وعدم وجود من يقوم بأعماله من

ابناء البلاد وضمن ترحيله عن البلاد بمجرد انتهاء العمل الذي سيوكل اليه او تجديده .



المادة ٤٤ • القام للعمل في البلاد من سابق اتفاق او عقد بينه وبين اية جهة مالية او صناعية او غيرها بعد

استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في المادة الخامسة وبعد مضي المدة المقررة في المادة (٣٢)

يمنح حق الاقامة اذا توفر فيه احد الشرطين الأول والثاني والشرطان الثالث والرابع -

اولا - ان يكون من ذوي الكفاءات الفنية او الصناعية او العلمية التي لا يوجد من يتمتع بمثلها بين

ابناء البلاد على ان يتثبت ذلك بالتعهدات التي يحملها •

ثانيا - ان تفتح الجهة المختصة في المملكة بعد التحقيق من ان كفاءته الفنية او الصناعية او العلمية

او العملية من الكفاءات التي تحتاج اليها البلاد •

ثالثا - ان يكون له ولعائلته - ان وجدت - مورد رزق ثابت حمله معه حين تدمه من الخارج او

يأتيه من مصدر مرضي عنه في الخارج او الداخل يكفي للقيام بأراده واراد اسرته الى ان يصبح

قادرا على الارتزاق من كفاءته او عمله •

ابعا - ان يكون قد قدم رصيدها ماليا وكفيلها بترحيله الى البلاد الذي يمنح فيه تأشيرة لدخول عند اللزوم

المادة ٤٥ • القام بقصد التجارة او الصناعة بما لا يستثمره في البلاد تمهيدا لاستيطانه يمنح حق الاقامة بعد

استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة وبعد مضي المدة المقررة في المادة (٣٢)

بالشروط الآتية •

اولا - الا يقل ما دخل به من المال عن مائة الف ريال عربي سعودي نقدا او تحويلا باسمه على احد

البنوك في المملكة بموجب شيك في يده •

ثانيا - ان يتعهد بعدم تحويل اى جزء من هذا المال الى الخارج الا لاستيراد بضائع او سلع او

لوازم مقتنعة وبعد موافقة الغرفة التجارية ومن الجهة التي يعينها وزير المالية والسي

تمثلها الخزينة العامة في الوقت الحاضر •

ثالثا - ان يشارك سعودي او اكثر بحيث يكون للشريك او الشركاء السعوديين ٥١ ٪ واحدا

وخمسون في المائة من رأس المال على الاقل وذلك في شركة مسجلة خاضعة لنظام الشركات

وعلى الاقل نصيب الشريك او الشركاء السعوديين في الارباح عن ٥١ ٪ •

رابعا - الا يقل عدد السعوديين المستخدميين في اعماله ومشاريعه عن ثلاثة ارباع عدد الاجانب

من عنصره او من عناصر اخرى لا يوجد بين ابناء البلاد من يتمتع بكفاءتهما عمليا وان لا يقل

مخفف الاجور المدفوعة للسعوديين المستخدميين في اعماله عن ثلاثة ارباع الاجور التي

تدفع لغيرهم •



المادة ٤٦ • القادم لمجاورة الحرمين الشريفين بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها بالمادة الخامسة وبعد مضي المدة المقررة في المادة (٣٢) يمنح حق الإقامة بالشروط الآتية -
اولا - ان يدخل البلاد بنفقة عامة على الأقل له وللمن يحوله من افراد أسرته ان وجدت .
ثانيا - ان يكون للجهة المختصة حق مناقشته عن مورد مالي لأي عام آخر ان اراد البقاء فأذ اتصح عجزه عن الأنفاق على نفسه يكلف بمخادرة البلاد لنلا يكون عالة عليها .
ثالثا - ان يكون قد قدم رصيда ماليا او كفيلا بترحيله وافراد أسرته ان وجدت الى البلاد الذي منع فيه تأشيرة الدخول .

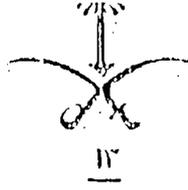
المادة ٤٧ • القادم بقصد طلب العلم بعد استيفاء الاجراءات المقررة في المادة الخامسة وبعد مضي المسددة المقررة في المادة (٣٢) يمنح حق الإقامة بالشروط الآتية .
اولا - ان يتعهد بالانقطاع للطلب وان لا يزاول عملا بأجر او يتغيره طيلة المدة التي يقضيها لطلب العلم .
ثانيا - ان يكون له من مزرود به مال من بلاده يكفي للقيام بأراده بحيث لا يكون عالة على البلاد في اي وقت من الأوقات .

ثالثا - ان يكون قد قدم كفيلا او رصيда يكفي لترحيله الى بلاده عند اللزوم
رابعا - اذا كان جدينا ان يكون له من يشرف عليه ويولي امره في البلاد .
المادة ٤٨ • القادم موظفا في المفوضيات والفصليات الأجنبية المرجوة في البلاد يعطى له تصريح الإقامة بناء على طلب المفوضية او الفصلية التي قدم للإلتحاق بها ومعنى من جميع القيود التي يكلف بها طالب الإقامة في هذا النظام .

المادة ٤٩ • على كل اجنبي ان يراجع من تلقاء نفسه اتراب مكتب من مكاتب مراقبة الأجانب لتجدد تأشيرة او رخصة اقامته قبل ثلاثة ايام على الأقل من انتهائها .

((في العنوسات))

المادة ٥٥ • الداخل بالطرق غير المشروعة المنصوص عليها في العادتين الثانية والثالثة اذ لم يكن لاجنبا سياسيا او مضطرا لسبب قهري كالهبوط الاضطراري بالطائرة يسجن الى ان يجرى بماده من البلاد .
المادة ٥٥ • قرونه بسفن من سراعية او غيرها وتواد الطائرات وكذلك جميع ما تبقى السيارات او غيرها من وسائل النقل الى الميناء او للجهة المختصة بالبيانات والايضاحات التي نص عليها النظام يجازون بحرامته .



مالية لا تقل عن مائة ريال ولا تزيد عن خمسمائة ريال او بالسجن مدة لا تقل عن اسبوعين ولا تزيد عن
عشرة اسابيع او بهما معا .

المادة ٥٢ . قواد السفن من شراعية او غيرها وقواد الليرات وكذلك جميع سائقي السيارات او غيرها من وسائل
النقل اذا لم يقدموا بيانات بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر او وثائق تقيم مقامها او
الذين يتمكنون في صحة جوازات سفرهم او وثائقهم وكذلك انهم يمنعونهم من النزول الى البر او الارض
او الصعود الى الباخرة او واسطة النقل او اذا انزلهم في غير الموانئ والمطارات ونقاط الحدود
المقررة في المادة الثالثة لغير سبب قهري وكذلك المتواطون والعاملون على انزال اشخاص في
غير الموانئ والمطارات ونقاط الحدود المقررة في المادة الثالثة لغير سبب قهري او على دخول
اشخاص لا يحملون ما يثبت هويتهم وجنسياتهم بطرق التمويه ايا كانت يبتازون بغرامة مالية
لا تقل عن الف ريال ولا تزيد عن خمسة آلاف ريال عربي او بالسجن من خمسة شهور الى سنتين او بهما معا
المادة ٥٣ . اية مخالفة للالتزامات المنصوص عليها في المادة الخامسة يبتازون بغرامة مالية من مائة
ريال الى مائتي ريال او بالسجن من اسبوعين الى شهر او بهما معا . مع حرمانه من حق الاقامة ويجرى
ابحاده عن البلاد .

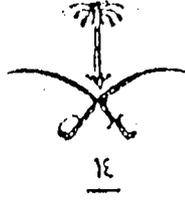
المادة ٥٤ . كل اجنبي يخالف مقتضى المادة الثانية عشرة يحرم من حق الاقامة ويجرى ابعاده عن البلاد .

المادة ٥٥ . كل اجنبي لا يراجع من تلقا نفسه الجهة المختصة لتجديد تأشيرة اقامته قبل ثلاثة ايام
على الأقل من انتهاءها دون عذر مشروع ولم تر الجهة المختصة مانعا من تجديد مدة اقامته يختم
بدفن رسم الاقامة او التأشيرة مشاعفا للمرة الاولى فاذا تكرر منه ذلك يضاعف عليه الجزاء وفي المرة
الثالثة يجرى ابعاده عن البلاد .

المادة ٥٦ . كل مطوف او سائح جاور او وكيل اردليل يخالف مقتضى المادة (٢٢) يبتازون بحرمانه من مصلحة
الحجاج الذين لم يقدم بياننا عنهم اولم يرشد الجهة المختصة الى محال وجودهم اولم يحضروهم عند
الطلب .

المادة ٥٧ . كل كفيول يعجز عن الخضار مكفوله او الدلالة على مكان وجوده في المملكة خلال مدة لا تزيد عن خمسة
عشر يوما يسجن الى حضور المنقول وتوقيع عليه العقوبات التي يترتب على مكفوله بموجب هذا النظام
باستثناء عقوبة الابعاد عن البلاد ان كان يسجد او مانع عليه في المادة ٥٦ المختصة

بالمطوفين ومناخ الجارة والركلا والالان .



المادة ٥٨ • أية شركة أو بيت تجاري أو لدى مقال ارضاحب اعمال يستخدم اجنبيا لا يحمل رخصة الإقامة أو تأشيرة بها مجددة أو تصريحها بالسمل يجازى بغرامة مالية لا تقل عن خمسمائة ريال ولا تزيد عن الف ريال على كل اجنبي من مستخدميه بهذه الصفة علاوة على مانس عليه في نظام العمل والعمال وملحقه .

المادة ٥٩ • أى كسب أو تزوير في البطاقات أو الرخصة أو ما شاكلها مما يزود به الأجنبي أو في أية وثيقة من وثائق اثبات هويته يجازى مرتكبه بحرمانه من حق الإقامة والسجن الى ان يجزى بعاده عن البلاد .

المادة ٦٠ • كل من يساعد اجنبيا على الحصول على إقامة أو تأشيرة أو تصريح بالسمل على اساس التدلس أو الغش أو التزوير أو تفتيق المعلومات أو الرشوة يجازى بالسجن من ثلاثة شهور الى ستة شهور أو بغرامة مالية من ثلاثمائة ريال الى ستمائة ريال أو بهما معا ويجزى بعاده عن البلاد اذا لم يكن سعوديا .

المادة ٦١ • أية مخالفة بالأحكام الواردة في هذا النظام مما لم تنص على عقوبة خاصة بها يعاقب مرتكبهها بغرامة مالية لا تقل عن مائة ريال ولا تزيد عن ثلاثمائة ريال أو بالسجن من اسبوعين الى ستة اشهر أو بهما معا .

المادة ٦٢ • كل اجنبي لا يحمل إقامة أو تأشيرة بها على جوازها عند اعلان هذا النظام عليه ان يراجع اقرب مكتب من مكاتب مراقبة الأجانب لاتمام الاجراءات اللازمة نحو اقامته ، فإذا لم يراجع خلال شهر من تاريخ الاعلان يحرم من حق الإقامة ويكون مكلفا بمخادرة البلاد وعلى مكاتب مراقبة الأجانب اعطائه حال المراجعة وثيقة تدل على مراجعته وتاريخها كما عليهم انهاء معاملته ذلك الاجنبي خلال مدة اقصاها شهر واحد .

المادة ٦٣ • تأشيرات الدخول من السلطات القنصلية أو الدبلوماسية لحكومة جلالة الملك في الخارج تمنح على ارض من احكام هذا النظام .

المادة ٦٤ • يلغى هذا النظام السمل بجميع الأروا والتعليمات الصادرة في موضوع الإقامة والأجانب قبل صدوره .

المادة ٦٥ • على وزارة الداخلية ووزارة الخارجية تنفيذ مقتضى هذا النظام من تاريخ تصديقه ونشره .